الولاء الوطني مبدأ شريف لا ينسجم بأي حال من الأحوال مع التبعية أياً كان شكلها أو نوعها

الميثاق الوطني

فرض هيبة الدولة

■ لايكتمل تعزيز الوحدة الوطنية إلاّ بإنفاذ الدستور والقانون وفرض هيبة الدولة ومنع التمرد وقطع الطرقات، وتامين الحياة العامة ومد نفوذ الدولة إلى كل شبر من تراب الوطن، وعدم المهادنة والمداراة لمن يحاولون المساس بالوطن أو النيل من الأمن والاستقرار، أو يحاولون تعريض السيادة الوطنية للخطر أو ينفذون أجندة خارجية تضر بالمصالح العليا للبلاد، وهي في حقيقة الأمر مسئولية جسيمة تتحملها الدولة بكافة اجهزتها ومؤسساتها..

وعندما يحدث اي تقصير ينبغي أن يكون هناك حساب وعقاب وأن يقال للمصيب: أصبت وينال التقدير اللائق، وللمخطئ: اخطأت وينال عقابه الرادع ليكون عبرة لمن يتهاون في أداء الواجب أو يتخاذل في تنفيذ المهام الموكلة إليه..إن ما شهدته بعض مديريات محافظة صعدة من أعمال إرهابية وإجرامية قامت بها عناصر التمرد الإرهابية التي تريد أن تفرض فكراً منحرفاً على أبناء المحافظة بالقوة والانقلاب على النظام الجمهوري والعودة باليمن إلى ما قبل عام ١٩٦٢م، قد أسفر عن انبلاج الضوء على الحقيقة المرة التي يعتقدها المتمردون الذين لايرون أحداً أفضل منهم على وجه الأرض، وعلى ضوء ذلك الاعتقاد العنصري الإرهابي سار المتمردون في بعض مديريات محافظة صعدة لإرغام الآخرين على دفع الزكوات والإتاوات

د. علي مطهر العثربي

وإعلان الولاء والطاعة للمتمردين، ومن لم يقم بذلك الفعل فإن حياته في خطر، وقد أفادت المشاهدات الميدانية للقادمين من محافظة صعدة ان العناصر الإجرامية الإرهابية قد استخدمت القوة ضد المواطنين وأثارت في أوساطهم الخوف والفزع، الأمر الذي دفع بالمواطنين إلى اطلاق استغاثاتهم بالدولة وأجهزتها الأمنية لرفع الجور والظلم الذي ألحقه بهم المتمردون، ولم يكن أمام الدولة من خيار غير القيام بالواجب المقدس المتمثل في حماية المواطنين ومنع الضرر الذي لحق بهم وتامين الطريق العام المسبل وفرض سلطان الدولة على مختلف المواقع ليشعر المواطن بالأمن والأمان ويتفرغ لطلب رزقه وإعمار أرضه.

ولئن كانت الدولة قد قامت بالواجب المقدس الذي ينبغي عليها، فإن الواجب يحتم على الجميع الوقوف إلى جانبها وتقديم العون والمساعدة والإبلاغ عن أية أعمال تخل بالسكينة العامة لأن مسئولية الحفاظ على الأمن ومواجهة المتمردين تقع على الجميع كل من موقعه من أجل القضاء على الفتنة ومنع ظهورها مرة أخرى، وهو ما يعطي درساً لكل من يحاول العبث بالوطن ومقدراته أو بالوحدة الوطنية أو يعرض السيادة الوطنية للخطر الخارجي، ولذلك فإن الواجب الآن يقع على مجلس النواب في سن القوانين التي تحمي الوحدة الوطنية وتجرم الأفعال التي تمس الأمن والاستقرار، وأن تتضمن التشريعات القادمة عقوبات رادعة في حق كل من يهدد أمن الوطن واستقراره، أو يهدد السكينة العامة أو يتناول السيادة الوطنية بسوء تحت مبررات الحرية، وعلى الجميع من الآن وصاعداً أن يدرك بأن حريته تنتهي عندما يصل أذاه إلى الغير، ولايجوز -على الإطلاق- أن ينال الحاقدون وأصحاب المشاريع الصغيرة والفكر المتخلف من الوحدة الوطنية تحت هذه المبررات الواهية، وليدرك الكافة أن الوطن فوق الجميع، وأن المصلحة العامة أهم وأعظم من المصلحة الخاصة.

إن اليمن قد مرت بظروف بالغة التعقيد وفي كل مرحلة يتجاوزها اليمنيون بامتياز، غير أن الواجب يحتم علينا جميعاً أن نقول الحقيقة وهي أنه لايجوز بأي حال من الأحوال المداهنة والمداراة لأي كان وينبغي أن يفعل الدستور والقوانين ضد كل من يحاول تهديد الحياة العامة وإقلاق الأمن والاستقرار وتعريض الوحدة الوطنية للخطر مهما كان وتحت أي مسمى، وينبغي أن يكون الدستور والقانون سيد الجميع في الحقوق والواجبات على حد سواء وذلك من وجهة نظري الطريق السليم الآمن الذي يمنع التهديد ويردع العابث ويصون الحقوق ويلزم الجميع بالقيام بالواجب الوطني المقدس على مختلف المستويات، وهنا نقول للعابثين والمتسببين في إثارة الفوضى كفى عبثاً بالأمن والاستقرار واعلموا أن يد العدالة قادمة إليكم ولن يفلت منها أحد وإن طال الزمن، وأن كل من عبث بالوطن وعرض السيادة الوطنية للخطر أو تسبب في إحداث الفوضى بأية طريقة لابد أن ينكشف أمره للعدالة، وساعتها فإن الجميع سيكون ضده لأنزال أقصى درجات العقوبة في حقه وستصل إليه يد العدالة ولو بعد حين.

إن الواجب علينا اليوم أن نقدم بياناً للناس نفصح فيه عن حقيقة الأمر، وعلى أجهزة الدولة أن تتعقب كل من تسبب في إثارة الفتنة أو دعا إليها أو أعان عليها، وأن يتحمل كل من فعل فعلاً مجرماً في حق الوطن وزر ذلك الفعل علناً ليدرك الكافة بأن تهديد السلم الاجتماعي عمل إجرامي ينبغي إنزال العقوبة في حق فاعله حماية للكل من تمرد البعض..

وبذلك تفرض هيبة الدولة ويصان الدستور والقانون ويتحقق الأمن والاستقرار، وينبغي أن تمتد يد الدولة إلى كل شبر من أرض الوطن مهما كان ذلك الجزء نائياً وبعيداً لأن الشياطين لاتسكن إلاّ في تلك الأماكن لأنها تجدها بيئة حاضنة لأفكارهم الضلالية التي يسيطرون بها على البسطاء من الناس، ولذلك ينبغي على الدولة أن تفرض السيطرة الكاملة على كل تلك المواقع مهما كلفها الثمن وما دمنا نسير في طريق الخير العام للناس كافة فإن الله معنا.□

قيـــــادات لـ«الميثاق» :

المؤتمر قدّم الأنموذج الأروع في التعاطي مع قضايا الوطن

▷ ما من شك أن يوم الـ٢٤ من اغسطس عام ١٩٨٢م قد مثل في حاضر ومستقبل شعبنا اليمني العظيم يوماً من الايام الوطنية المهمة وحدثاً من الاحداث العظيمة والكبيرة المهمة في تاريخ هذا الشعب باعتباره التنظيم الذي حققا غايات وتطلعات الشعب اليمني.

«الميثاق» حرصت بهذه المناسبة على استقراء مفكرات وانطباعات عدد من الشخصيات الفاعلة حول هذه المناسبة.

لقاءات: سعد الحفاشي

• شملان : حمل مسؤلية وطن ومازال جديراً بذلك

• اليمني: تحققت على هدي الميثاق الوطني التحولات الكبرى

• أبو علي: اعاد الاعتبار لمسار الثورة

• الزيكم: ومازال المؤتمر يواصل مسيرة عطائه بقوة واقتدار

• الطياري: المؤتمر تمكن من الانتصار للتنمية والديمقراطية

الاخ الشيخ محمد محمد أبو علي -عضو اللجنة الدائمة رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة المحويت- قال: ان استقراء المراحل الاولى لقيام المؤتمر الشعبي العام يتطلب منّا أولاً الرجوع الى البدايات الاولى لاهتمامات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح والذي حمل منذ اليوم الاول لتوليه مسؤولية قيادة الوطن همّ لمّ الشتات الفكري بهدف الانتقال بالثورة اليمنية الى مرحلة اكثر اكتمالاً واقتداراً لإيجاد صيغة مثلى تحقق التفاعل الجاد مع مبادئ الشعب وقيمه وأهداف ثورته.

مضيفاً: فقد تواصلت اهتمامات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح لايجاد مؤتمر شعبي عام يضم ممثلين عن كل ابناء الشعب، حيث أصدر القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م بتشكيل لجنة الحوار الوطني والتي ضمت مختلف عناصر الفكر الوطني للقيام بوضع مشروع الميثاق الوطني وعرضه للمناقشة الشعبية الواسعة على جميع أبناء الشعب، حيث مضت اللجنة في عملها لما يقرب من عامين متكاملين حتى جاءت مرحلة طرح مشروع الميثاق الوطني على الشعب لاستبيان رأيه تعبيراً عن الإرادة العامة للشعب وممارسة لمعنى السيادة ترسى فيه أفضل قواعد المجتمع التي تتلاءم مع طبيعته وخصوصياته وتعكس تطلعات الشعب في محتواه الفكري والثقافي والحضاري.

مواصلاً حديثه: وعلى قاعدة الميثاق الوطني ذلك الاساس المتين والمنطلق القوي الذي عبر بصدق عن إرادة جماهير شعبنا في تحديد الاسلوب الامثل لبناء الدولة وتحديد التطور في كافة الاتجاهات انطلقت مسيرة العمل الجماهيري والسياسي لليمن تحت راية المؤتمر الشعبي العام حتى تمكن هذا التنظيم وقيادته السياسية ممثلة بالاخ الرئيس القائد من اكتمال بلوغ غاية المجد الاهم والاسمى وهي إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م فولجت اليمن مرحلة جديدة من التحول والتطور في الممارسة السياسية المسئولة المنبثقة من واقع شعبنا.

أنموذج في التعامل الصادق

الاستاذ حمود حزام شملان -عضو اللجنة الدائمة- قال: لعل ما يجدر الاشارة إليه في هذه المناسبة -ذكرى قيام المؤتمر الشعبي العام الـ٢٧ - أن ما تحقق للوطن من إنجازات كبيرة وهائلة في جميع المجالات في ظل قيادة المؤتمر هي نتاج طبيعي لسمو النهج الوطني والميثاقي الذي انتهجه وينتهجه المؤتمر ويحرص على التمسك به بقدر كبير من الالتزام الصادق بكل ما فيه خير بلادنا وعزتها وتطورها باعتباره التنظيم الاول والوحيد في الساحة الوطنية الذي حمل على عاتقه مسؤولية الوطن والحفاظ على كل مكتسباته ومقدراته والتمسك بكل المبادئ الدينية والقيم الوطنية العظيمة دون أن يخل بأي من تلك المبادئ والاهداف الراقية التي وجد من أجلها وارتضاها في كل برامجه واتجاهات عمله الوطني والسياسي والاجتماعي.

لا ضر ولا ضرار

الاستاذ علي أحمد الزيكم -أمين عام المجلس المحلي بمحافظة المحويت قال:

- إن ما عزز من سلامة هذا النهج وسمو هذا الالتزام القويم والصادق من أجل مصلحة الوطن أن المؤتمر الشعبي العام بزعامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام قدم أنموذجاً رائعاً وفريداً في التعامل مع كل القضايا الوطنية والسياسية وتعاطى مع كل المهام والمسؤوليات الوطنية المهمة دون ان يضر باحد أو بأي من القوى السياسية الاخرى في الساحة، فبمثاليته ووطنيته الحقة وإنسانيته النبيلة قد استطاع أن يكسب المؤتمر كل ذلك السمو والمثالية في العمل والتعامل وان يجعل منه المضطلع الوحيد بخدمة الجماهير ورعايتهم وترجمة آمالهم وطموحاتهم الكبيرة والكثيرة في حياة النماء والتطور والازدهار.

وبهذه المصداقية وسمو النهج للمؤتمر الشعبي العام كتنظيم وحزب سياسي منظم يقود زمام مسؤولية الوطن منذ العام ١٩٨٢م وحتى الآن ثم بفضل حكمة الرئيس القائد وكفاءته واقتداره، استطاع المؤتمر أن يكتسب كل ذلك القدر الهائل والكبير جداً من الاعضاء ويمتلك حب وتقدير الجماهير وثقتهم فيه وقناعتهم بانه التنظيم السياسي الأوفى والوحيد الجدير بثقتهم والقادر على تلبية طموحاتهم وترجمة آمالهم وتطلعاتهم المختلفة في الحياة والحرية والمساواة وبالتالي فإن النجاحات الكبيرة التي حققها على مستوى مختلف المسارات خير دليل على ذلك.

وسيطة واعتدال

الاستاذ محمد علي الطياري قال:

- الحقيقة وأنا أتحدث عن المؤتمر الشعبي العام وتأسيسه في عام ١٩٨٢م الحدث المهم والبارز في تاريخ مسيرة وطنية حافلة خاضها المؤتمر.

لقد طبّع المؤتمر الشعبي العام على الوسطية والاعتدال والتكيف مع متطلبات التجديد والتناغم مع النهج الديمقراطي الذي شهدته بلادنا في أعز حقبها التاريخية وأبهى مواسم أعراسها الوطنية وأزهى تجاربها السياسية، حيث الوحدة شامخة الأطواد ثابتة الجذور.

والحق أن هذا الرصيد الوطني الكبير لم يكن ليتحقق لو لم يقيض الله لليمن رئيساً حكيماً فذاً امتلك البصيرة النافذة ووعى دروس التاريخ وأعاد للوطن لحمته وللشعب اعتباره وللمبادئ روحها، فكان عهده خصيباً ودأبه خيراً ونواياه مباركة.

من جهته تحدث الاخ عبدالحميد اليمني- عضو اللجنة الدائمة رئيس الهيئة التنفيذية للمؤتمر بمديرية الطويلة -قائلاً: جاء تأسيس وإعلان المؤتمر إنقاذاً للوطن من الكوارث المدبرة من الأعداء المتربصين.. كما جاء ترجمة صادقة لفكر الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي حرص على تفويت الفرصة للمتربصين.. بعد بالذاكرة الى الوضع الذي كان يعيشه الوطن فتلك الفترة من عدم الاستقرار والتمزق والتخريب تأكد لديه هذه الحقيقة التي لا تخفى على أحد من المخلصين.

مراحل متعددة

مضيفاً: مر بمراحل متعددة حيث بدأ فخامة الاخ الرئيس بوضع المعالجات التي أخرجت الوطن من حالة التمزق والشتات بقوله:« لقد كان في طليعة همومي منذ الايام الاولى لتحملي أمانة قيادة شعبنا المؤمن الصادق ان اعثر على صيغة عملية تتفاعل مع مبادئه وقيمه وأهداف ثورته».

وعن نظرته لمستقبل المؤتمر قال اليمني:

- انظر الى مستقبل المؤتمر بتفائل حيث أثبت منذ تأسيسه بانه التنظيم الذي يقف الى جانب أبناء الوطن في الحفاظ على الأمن والاستقرار وصيانة الوطن من أعمال القوى الحاقدة.

يوم تاريخي

عبدالله أحمد الصرمي -مسؤول الدائرة السياسية للمؤتمر بالمحافظة تحدث بدوره قائلاً:

- الرابع والعشرون من اغسطس يعد يوماً تاريخياً ومناسبة عظيمة ليس للمؤتمر الشعبي العام فحسب بل لكل أبناء الوطن، ففيه تأسس المؤتمر الشعبي العام سنة ١٩٨٢م في خطوة تاريخية تعد الاولى من نوعها بعد قيام الثورة.. شارك الشعب اليمني بكل فئاته في تأسيسه، وكان الميثاق الوطني ومازال يمثل نصراً وطنياً بكل المقاييس للإرادة اليمنية، حيث كان نابعاً من الواقع اليمني ومنسجماً مع روح العقيدة الاسلامية التي تقوم على الوسطية والاعتدال ومثل بشهادة نجاح بتفوق حنكة القيادة السياسية للاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في تحقيق المصلحة الوطنية وتبنيها بكل أبعادها المستقلة بعيدة عن التبعية أياً كان شكلها.□

المؤتمر التحديات والرهانات الوطنية

■ ينطلق برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام من كونه مثّل: «.. إطاراً سياسياً للوحدة الوطنية، واستوعب فكراً جماهيرياً مجسداً لإرادة الشعب تمثل في الميثاق الوطني الذي جمع في مضمونه خلاصة التفكير الوطني لكافة القوى السياسية والفئات الاجتماعية التي تفاعلت بداخله بتسامح وانسجام..»، وربما تكون هذه ميزة يتفرد بها المؤتمر عن كثير من القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية، بوصفه تنظيماً سياسياً وطنياً وشعبياً، وأنه وليد التجربة المحلية بخصوصياتها وبإفرازاتها وتحدياتها، كما أنه ضم داخله ممثلين عن جميع القوى السياسية التي وجدت فيه متنفساً لممارسة العمل الحزبي في فترة تحريم الحزبية ومنع التعددية في مجتمعنا قبل إعادة الوحدة.

ولذا فقد يكون من المشروع اليوم طرح التساؤل التالي: هل ظل المؤتمر الشعبي العام مجسداً لتطلعات شعبنا، وهل بقي وفياً للثوابت الوطنية التي توافقت عليها كافة القوى السياسية وجماهير الامة اليمنية -المشاركين في الحوار الوطني والاستفتاء العام - عند تأسيسه في ٢٤ اغسطس ١٩٨٢م؟

سنسعى للإجابة عن هذا التساؤل من خلال مراجعة مسيرة النضال الوطني الطويل للمؤتمر في سبيل تأكيد وترسيخ الثوابت الوطنية، والدفاع عن قضايا الوطن والمواطن، ومعرفة التحديات التي جابهها، والرهانات التي عليه أن يخوضها في الفترة القادمة.

فطيلة المرحلة الماضية من عمر المؤتمر الشعبي العام، والتي امتدت لأكثر من عقدين ونصف، تركزت معظم تصورات وتوجهات قيادته على القضايا الوطنية والتحديات ذات الصلة بإعادة الوحدة، وبناء الدولة اليمنية الحديثة، دولة المؤسسات والنظام والقانون، وتنفيذ بنود الميثاق الوطني الذي يعد إطاراً نظرياً «.. صاغته إرادة جماهير الشعب بكل فئاته وقواه السياسية وعدته منهجها الاصيل النابع من عقيدته وتراثه الوطني..»، وهو «أي الميثاق الوطني» المصدر الذي استلهمت منه باقي الوثائق الصادرة عن المؤتمر الشعبي العام، وأهمها: البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر للانتخابات الرئاسية، وانتخابات المجالس المحلية، ومجلس النواب، وبرنامج العمل السياسي وغيرها من وثائق وأدبيات المؤتمر، وقد جاء التأكيد في تلك الوثائق على الأسس والثوابت الوطنية التي تمثل محور التزام المؤتمر الشعبي العام في عمله السياسي، والتي يمكن عدها بمثابة الخطوط العريضة التي يبني عليها المؤتمر برامجه التفصيلية في مختلف مجالات التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، وغيرها من مجالات وحقول التنمية الوطنية الشاملة، وتتمثل تلك الثوابت، كما وردت في أدبيات وبرامج العمل السياسي للمؤتمر ، في الآتي:

١- الاسلام عقيدة وشريعة.
٢- الولاء لله ثم للوطن والثورة.
٣- التمسك بالنظام الجمهوري وترسيخ الوحدة الوطنية.
٤- احترام الدستور والقوانين، والعمل بمبدأ التداول السلمي للسلطة والتمسك بالخيار الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وضمان حق المعارضة الوطنية المسؤولة في التعبير عن الراي بكل اشكاله، وحماية حقوق الانسان وكذا التمسك بمضامين الميثاق الوطني.
٥- بناء الدولة العصرية (دولة النظام والقانون) بمؤسساتها الحديثة، ومجتمعها المدني، وعد القضاء سلطة مستقلة لا سلطان عليها، وركيزة من ركائز بناء الدولة العصرية.
٦- العناية بالأسرة بوصفها الخلية الاساسية للمجتمع، قوامها الدين والاخلاق والوطنية منطلقاً من أن النساء شقائق الرجال والتمايز بين الجنسين تمايز لا يصلح للتفاضل، ولا يبرر عدم المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية والعامة.
٧- الحرية الاقتصادية ضرورية لإطلاق طاقات الفرد الانتاجية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، وتدعيم حريات الانسان وحقوقه السياسية والثقافية.
٨- تبني نظام السلطة المحلية بما يعزز من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية بالتعاون مع السلطات المركزية والتحول باتجاه الحكم المحلي واللامركزية واسعة الصلاحيات.
٩- كفالة الحقوق والحريات وضمان حرية الصحافة واحترام الرأي الآخر وحق تكوين مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات، والاتحادات والنقابات، وغيرها .. وفقاً للقانون والدستور.
١٠- التأكيد على حظر استغلال الوظيفة العامة والمال العام، والالتزام بالأساليب الشريفة والبناءة في التنافس السياسي، وهذا يقتضي تحييد المؤسسة العسكرية، لأنها رمز الوحدة الوطنية وأداة الشعب في حماية الشرعية الدستورية، والأمن والاستقرار السياسي والوطني.

د.طارق المنصوب

لقد ظل المؤتمر الشعبي العام وفياً لنهج رئيسه ومؤسسه فخامة الاخ الرئيس المشير علي عبدالله صالح باني صرح الدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة، وهو النهج الوطني الراسخ والمتأصل في جذور تربة أرضنا الطيبة، ويتمسك بكافة الثوابت الوطنية وبراكم الانجازات المرتبطة بها، وسجله حافل بكثير من الانجازات المتصلة بتلك الثوابت.. في حين نأى الآخرون بأنفسهم عنها وتنصلوا عن كثير من الثوابت التي تضمنتها برامجهم وأدبياتهم وخطاباتهم السياسية كما ابتعد عن المغالاة والمزايدة والكذب والتشكيك في كل شيء، والتي شكلت نهجاً ثابتاً لبعض القوى السياسية، وتدرج في نهجه للإصلاح السياسي الديمقراطي التعددي القائم على أساس الحوار والتسامح والانفتاح على الآخرين، متحملاً في سبيل ذلك كثيراً من سلوكيات العنت والصلف والكبر والانكار والانغلاق، التي مارستها بعض القوى للنيل من تلك الانجازات، ولم يسع الى الالتفاف على العملية الديمقراطية أو اتخاذ سلوكيات الاطراف الاخرى ذريعة لإلغائها ولحرمان باقي الاطراف من ممارسة حقها في توجيه النقد لسياسات الحكومة، مع أنها تجاوزت حدود كل ما هو مسموح قانونياً ودستورياً، بل ظل مؤمناً بقناعة قائده، بان «.. الاسوأ من الديمقراطية هو غياب الديمقراطية نفسها»، وأن المخاض يكون - غالباً- صعباً في لحظات الولادة المتعسرة للتجربة الديمقراطية في مجتمع يلج هذه التجربة لأول مرة، وعادة ما يترافق معها الألم، مرتكزاً على قاعدته الشعبية وقوته الجماهيرية التي قادته من نصر ديمقراطي كبير الى نصر اكبر في كافة الاستحقاقات الانتخابية السابقة، وهي النقطة التي نعتقد أنها قادت الاحزاب الاخرى الى التخوف من نتيجة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، والمطالبة بالتأجيل لإفساح المجال أمام الحوار الوطني ، كما كان مفترضاً - الذي سيقود الى التوافق على موعد إجراء الانتخابات، والتعديلات القانونية والدستورية المطلوبة من أجل الوصول الى ذلك الموعد، ويعلم الجميع اليوم أن تلك الحجة كانت ذريعة لتأجيل الانتخابات، بنية خلق أزمة دستورية وخلط الاوراق وبعثرتها من أجل إثارة حفيظة المجتمع ضد السلطة والحكومة، وأنها لم تقد الى حوار لحل أسباب الخلاف القانوني والسياسي بين الجانبين، ولسنا في صدد الحديث عن هذه نقطة الآن.

ولكننا نعتقد أن القاعدة الجماهيرية والشعبية التي يتمتع بها المؤتمر الشعبي العام، قد تشكل عبئاً ثقيلاً عليه في الاستحقاقات الانتخابية القادمة إن لم يصغ الى مطالبها وتطلعاتها، ويداوي آلامها في حدود الإمكانيات والموارد المادية المتاحة، معتمداً على الشفافية والمكاشفة، كما أنها قد تمثل الرهان والقوة التي يجب أن يعتمد عليها لممارسة دوره كحزب حاكم تفرض عليه مكانته المضي بمجتمعنا ووطننا من أجل تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية والحفاظ عليها في وجه جميع التحديات والإكراهات، عبر تعزيز قيم الديمقراطية التعددية والحوار والتسامح والمواطنة الحقة، وحل كافة الاختلالات الامنية ومظاهر الخروج المتكرر على الدولة وسلطتها في بعض محافظات شمال وجنوب الوطن، وحسن إدارة ومعالجة الازمات السياسية والتموينية والاقتصادية التي ترافقت مع الاختفاء المفاجئ أو الندرة في كل شيء، من الماء الى الكهرباء ومعها الغاز ومواد التموين الضرورية، أو عدم القدرة على تلبيتها، وهي الأزمات التي عكرت صفو حياة المواطن، وجعلت كثيراً منا يخشون على وطنهم وأهليهم ومستقبلهم وكل ما له قيمة متصلة به..وتفرض عليه كذلك، محاربة كافة مظاهر الفساد الإداري والمالي والاخلاقي المتفشية في أغلب مؤسساتنا الوطنية عبر تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، والعزل الوظيفي وإحالة من يثبت تورطه في قضايا الفساد الى القضاء ونيابة الاموال العامة، وتدوير الوظيفة العامة، وتحقيق التنمية الحقيقية والشاملة والمستدامة لضمان استعادة الاستقرار السياسي لوطننا، واسترجاع الامن النفسي لمواطنينا في وطنهم. ونعتقد أن هناك رهانات كثيرة عليه أن يخوضها لتحقيق ذلك، فهل ينجح في خوض هذا الرهان؟□

قضايا على المؤتمر الوقوف امامها:

- محاربة مظاهر الفساد الإداري والمالي
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، والعزل الوظيفي
-إحالة من يثبت تورطه في قضايا الفساد الى القضاء